

حول
سُلْطَة مَحْكَمَة الْعَدْلِ الدَّوْلِيَّةِ
فِي
اتِّخَاذِ تَدَابِيرٍ تَحْفَظِيَّةٍ

مؤلفه
د. محمد السيد الدقار

دكتور
محمد السيد الدقار
مدرس القانون الدولي
بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

١٩٧٧



حول
سُلْطَة مَحْكَمَةِ الْعَدْلِ الدَّوْلِيَّةِ
فِي
اتِّخَاذِ تَدَابِيرٍ تَحْفَظِيَّةٍ

رَكْبَةُ
مُحَمَّدُ السَّعِيدُ الدَّقَّانُ
مُدْرِسُ الْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ
بِالْمَدِينَةِ الْمَقْنُونَةِ - مَدِينَةِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ

١٩٧٧

دَارُ الْمَطْبُوعَاتِ الْجَامِعِيَّةِ

أَمَامُ مَكْتَبَةِ الْحَقَائِقِ - أَمْسِكَنْدَرِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط
إن الله يحب المقسطين »

« صدق الله العظيم »

مقدمة

بعد سلسلة من الخلافات التي نشبت بين تركيا واليونان حول حق كل منهما في استغلال الأفرز القاري للجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه ، وإذ وصلت العلاقات فيما بين الدولتين إلى مرحلة من التوتر استدعت تعبئة القوات المسلحة لكل منهما خاصة بعد إرسال تركيا لبعض سفن الأبحاث التركية التي تمرسها البارجات الحربية لكي تقوم بدراسات علمية في المنطقة المتنازع عليها في بحر إيجه (١) ، تقدمت اليونان بشكوى في العاشر من أغسطس سنة ١٩٧٦ دعت فيها مجلس الأمن للانعقاد لمبحث النزاع التركي اليوناني في هذا الشأن . وفي نفس اليوم تقدمت بـ *Requête* أودعتها لدى قلم كتاب محكمة العدل الدولية *Le Greffe* ترفع بمقتضاها دعوى ضد تركيا . وقد خدمت اليونان هذه العريضة الأمور التي تريد من المحكمة أن تفصل فيها، وهي :

أولاً : أن الجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه لها الحق - باعتبارها جزءاً من الأقاليم اليوناني - في أن يكون لها جزء من الأفرز القاري ، كما أن لليونان حقاً سيادياً استثنائياً *droits souverains exclusifs* على أفرزها القاري .
تليح لها إمكانية التنقيب عن الموارد الطبيعية فيها واستغلالها .

ثانياً : أن تركيا ليس لها حق في اتخاذ أى نشاط متعلق بالتنقيب واستغلال

(١) أنظر في تفصيل وتطور هذه الأحداث :

Requête introductive d'instance du 10 août 1976, Plateau Continental de la Mer Egée, Grèce contre la Turquie, Publication de la C.I.J., 1976, pp. 4 et ss.

هذه الموارد الطبيعية ، أو اجراء ابحاث فى هذا الافريز القارى (١)

وفى ذات الوقت طلبت اليونان من المحكمة وبناء على نص المادة ٤١ من النظام الاساسى لهذه الاخيرة والمادة ٦٦ من لائحتها الداخلية ان تأمر باتخاذ اجراءات تحفظية Mesures conservatoires تشمل فى الامور الآتية :

أولاً : أن تطلب المحكمة من كل من تركيا واليونان الامتناع عن أى نشاطات متعلق بالتقيب عن الموارد الطبيعية واستغلالها فى الافريز القارى للبحر اليونانية فى بحر ايجه ، وكذلك الامتناع عن اجراء أية دراسات علمية على المنطقة المنازاع عليها .

ثانياً : ان تطلب المحكمة من كلا الدولتين الامتناع عن اتخاذ اية تدابير عسكرية جديدة ، أو اتخاذ اية تصرفات من شأنها أن تعرض العلاقات السلبية بين الدولتين للخطر (٢) .

وعلى الرغم من امتناع تركيا عن المشول أمام المحكمة، إلا أنه فى السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٧٦ تلقى قلم كتاب محكمة العدل الدولية مذكرة من الحكومة التركية متضمنة « ملاحظات الحكومة التركية على عريضة اليونان باتخاذ تدابير تحفظية ، قررت فيها أن يحكمه العدل الدولية ليس لها ولاية نظر الدعوى ، ومن ناحية أخرى فان الحقزق التى تدعيها اليونان لا تقتضى على أية حال اتخاذ تدابير تحفظية . ومن ثم فقد طلبت الحكومة التركية فى مذكرتها من المحكمة ان تقضى برفض دعوى اليونان ، وأن ترفض طلب اليونان باتخاذ

(١) ، (٢) المرجع السابق ص ١٩٩ ، ٢١٠ .

تدابير تحفظية ، وأن تأمر بشطب الدعوى من جدول المحكمة (١) .

وفي الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧٦ أصدرت محكمة العدل الدولية أمرا Ordonnance قررت بموجبه رفض طلب اليونان باتخاذ تدابير تحفظية (١) . وقد تعرضت حيليات هذا الأمر لمسألتين تعرض لهما بالتعليق في هذه الدراسة : أولا : مدى ارتباط سلطة المحكمة باتخاذ تدابير تحفظية بثبوت ولايتها بنظر موضوع الدعوى .

ثانيا : الظروف التى تستوجب اتخاذ تدابير تحفظية ومدى علاقة ذلك بالحقى المراد حمايته .

ونخصص لبحث كل مسألة من هاتين المسألتين فصلا فى هذا البحث .

(١) النشرة الاعلامية رقم ٦ / ١٩٧٦ الصادرة من المحكمة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٧٦ .

(٢) Plateau Continental de la Mèr Egée, Mesures Conservatoires, Ordonnance du 11 Septembre 1976, C. I. J. Rec., 1976.

ويراهى أن المحكمة قد أجلت بموجب أمرها الصادر فى ١٨ إبريل ١٩٧٧ ميماد تقديم مذكرة اليونان حول ولاية المحكمة بنظر الدعوى من ١٨ إبريل ١٩٧٧ الى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٧ ، وأجلت أيضا ميماد تقديم للمذكرة التركية المضادة من ١٨ يوليو ١٩٧٧ حتى ٢٤ إبريل ١٩٧٨ .

وقد جاء هذا التأجيل بناء على طلب اليونان نظرا لوجود مفاوضات بينها وبين تركيا بهدف حل النزاع على الافرىز القادى لجزر اليونانية ببحر ايجه .

Le Progrès Egyptien, Mercredi 20 avril 1977.

الفصل الأول

العلاقة بين اختصاص المحكمة بنظر الموضوع

وسلطتها في اتخاذ التدابير التحفظية

ذهبت محكمة العدل الدولية إلى أن اختصاصها بالأمر باتخاذ تدابير تحفظية استنادا إلى ما تنبئ به المادة ١٤ من نظامها الاساسي بمد اختصاصها أصيلا مستقلا عن اختصاصها بنظر موضوع الدعوى ، بحيث يمكن لها أن تأمر باتخاذ مثل هذه الاجراءات دون توقف ذلك على تأكيدها من ولايتها بنظر الدعوى ، بل وقبل التصدي لبحث هذه الولاية أصلا .

وفي هذا الصدد تقول — في ردما على ما ساقته اليونان من أسانيد تؤيد اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التي رفعتها على تركيا (١) — أنه :

(١) من بين ما استندت اليه اليونان في تأييد اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التي رفعتها على تركيا ما جاء في المادة ١٧ من الاتفاق العام المبرم في جنيف سنة ١٩٢٨ المتعلق بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، والذي جاء فيه :

« Tous différends au sujet desquels les parties se contesteraient réciproquement un droit seront, sauf les réserves éventuelles prévues à l'article 39, soumis pour jugement à La Cour Permanente de Justice Internationale, à moins que les Parties se tombent d'accord, dans les termes prévus ci-après, pour recourir à un Tribunal Arbitral ».

وقد انضمت اليونان الى هذا الاتفاق في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣١ ، و تركيا في

٢٦ يونيو ١٩٣٤ . أنظر :

Réquête introductive d'instance de la Grèce contre la Turquie, op. cit., p. 19.

و ليس من الضروري في المرحلة الحالية من الدعوى ان تفتي المحكمة برأى قاطع في شأن الحجج التي ساقها اليونان متعلقه بتطبيق اتفاق جنيف لسنة ١٩٢٨ بين تركيا واليونان، وبالتالي فإن المحكمة لن تبحث اختصاصها بالامر بالتدابير التحفظية إلا في إطار المادة (٤) من نظامها الاساسي، (١).

كما انها تقول في موقع آخر من الامر ordonnance الذي اصدرته في صدد ذات النزاع :

و ان اختصاص المحكمة بالامر باخذ تدابير تحفظية لا يستوجب منها أن تفصل في أي مسألة متعلقة باختصاصها بنظر الموضوع .. (خاصة وأن) الامر الصادر من المحكمة بصدد هذه التدابير لن يمس على أي نحو ولايتها بنظر الدعوى، أو أي مسألة متعلقة بموضوع الدعوى، كما أنه لن يمس حقوق الحكومة اليونانية أو الحكومة التركية في أن تقدم أي منها دفاعها في هذا الصدد، (٢).

Ordonnance du 11 Septembre 1976, op. cit., p. 8 (١)
parag. 21.

(٢) وفي هذا الصدد تقول المحكمة :

“Considérant que, pour se prononcer sur la présente demande en indication de mesures conservatoires, la Cour n'est appelée à statuer sur aucune question relative à sa compétence pour connaître du fond; et considérant qu'une décision rendue en la présente procédure ne préjuge en rien aucune question de ce genre ni aucune question relative au fond et qu'elle laisse intact le droit des Gouvernements Grec et Turc de faire valoir leurs moyens en ces matières”.

Ordonnance, op. cit., p. 13 parag. 44.

ويبدو أن محكمة العدل الدولية قد شابت بموقفها هذا قضاء سابقا لها -
وللمحكمة الدائمة للعدل الدولي - لكن تأييدا من جانب فريق الفقه ما يوت فيه كلا
المحكمتين بين اختصاصها الرئيسي بنظر موضوع الدعوى *Compétence principale*
واختصاصها الفرعى بنظر بعض الطلبات التي يبدىها أحد أو بعض أطراف الدعوى
قبل تصدى المحكمة لنظر موضوع الدعوى *Compétence incidente* (١).

فالمحكمة الدائمة للعدل الدولي ترى أن اختصاصها بنظر الطلبات العارضة
- ويدخل فيها الاختصاص الامر باتخاذ تدابير تحفظية - إنما يُلَبَّت للمحكمة
حتى في حالة غياب النص الصريح على منحها هذا الاختصاص لأن ذلك يقتضيه
حسن سير العدالة والاجراءات أمام المحكمة ، كل ذلك بقطع النظر عن
اختصاصها أو عدم اختصاصها بنظر موضوع النزاع (٢).

(١) أنظر في التفرقة بين الاختصاص الاسلي والاختصاص الفرعى :

ABI SAAB Georges, *Les exceptions préliminaires dans la
procédure de la Cour Internationale*, Pedone, Paris, 1967,
pp. 84 et sa.

(٢) تقول المحكمة الدائمة للعدل الدولي في هذا الصدد :

“La Cour est libre d'adopter la règle qu'elle con-
sidère comme la plus appropriée à la bonne administration de
la justice, à la procédure devant un tribunal international,
et la plus conforme aux principes fondamentaux du droit
international.

Affaires des concessions mavoromates en Palestine, C.P.J.I.,
Serie A, no. 2, 1924, p. 16.

مشار اليه في أبي صيب ، للرجع السابق ، ص ٨٤ - ٨٥ .

كذلك فإن محكمة العدل الدولية قد اعتنقت مذمبا مقاربا لما سبق أن قرره المحكمة الدائمة للعدل الدولى . ففي القضية الخاصة بشركة البترول الانجليزية الايرانية قررت محكمة العدل فى حيليات الأمر الصادر منها باتخاذ التدابير التحفظية التى طلبتها انجلترا ان « اتخاذ التدابير التحفظية لن يمس سلطة المحكمة فى الفصل بمسألة اختصاصها بنظر الموضوع كما أن مضمون التدابير التحفظية - كما هو منصوص عليه فى النظام الاساسى للمحكمة - يتمثل فى حماية حقوق الاطراف انتظارا لحكم المحكمة . كذلك فإن الصيغة التى استخدمتها المادة ١٤ من الميثاق ، والمادة ٦٦ فقرة ٦ من لائحة المحكمة التى تتيح لهذه الاخيرة أن تأمر من تلقاء نفسها باتخاذ مثل هذه التدابير يوحى بأن المحكمة ينبغي أن تتوافر - بموجب هذه التدابير - على حماية الحقوق التى يمكن أن يعترف بها الحكم الصادر فيها بعد ، لأى من المدعى أو المدعى عليه » (١) .

Affaire de l'Anglo-Iranian Oil Co , Ordonnance du 5 Juillet (١)
1951, C.I.J. Rec., 1951 , p. 93.

وأنظر ذات الاتجاه مذهب اليه محكمة العدل الدولية فى قضية Nottebohm من أن :

“La saisine de la Cour est une chose, l'administration de la justice en est une autre. Celle-ci est régie par le statut et par le règlement que la Cour a arrêté en vertu des pouvoirs qui lui a conférés l'article 30 du statut. Une fois la Cour est régulièrement saisie, la Cour doit exercer ses pouvoirs tels qu'ils sont définis par le statut”.

Affaire Nottebohm (exception préliminaire), C. I. J. Rec., 1953, p. III.

وأنظر أيضا :

Affaires de la Compétence en matière de la Pêcheries (Royaume — Unies c/Islande, Allemagne Fédérale c/Islande). Ordonnances, du 17 août 1972, C.I.J. Rec., 1972 pp. 12 et ss et 30 ss.

—

وأنظر فى الاتجاهات الفنية للزيادة لهذا الوقت :

على أن الذي يستلقت النظر هو أن المحكمة إذ ترفض التعرض لبحث

= MANLEY O. HUDSON, la Cour Permanent de Justice Internationale, Pedone, Paris. 1936. p. 420.

وأنظر أيضا رأى الفردى القامى فيتزموريس فى قضية شمال الكاميرون الذى اظهر بوضوح التفرقة بين هاتين الطائفتين من الاختصاصات . فيقول :

«... sur le plan juridictionnel, il existe une compétence de fond Mais il existe aussi une compétence préliminaire ou "incidente" (faculté de prendre des mesures conservatoires, d'accepter des demandes reconventionnelles ou des interventions de tiers. ... etc.) que la Cour peut exercer avant meme d'avoir statué sur sa compétence quant au fond. ».

Affair du Cameroun Septentrional. opinion individuelle du Juge Fitzmaurice. G. I. J., Rec. 1963. p. 103.

وأنظر أيضا جورج أبى صعب ، المرجع السابق ، ص ٨٥ وما بعدها . وأنظر أيضا ما ساقه سير فرانك سوسكيس فى مرافعته فى قضية شركة البترول الإيرانية الانجليزية مستندا فى ذلك الى رأى DUNBAULD الوارد فى كتابه .

Interim measures of protection in international controversies, Cravenhage, 1932, p. 186.

وفيه يتبول بأنه أصبح من قبيل اللبائىء الاساسية القول بأن اختصاص المحكمة بالأمر بتدابير تحفظية لا يتوقف مطلقا على ثبوت اختصاصها بنظر الموضوع . وينجم من هذا أن المحكمة الحق فى الأمر باتخاذ مثل هذه التدابير حتى قبل الفصل فى النزاع للتحقق باختصاصها بنظر الموضوع « .

مشار اليه فى :

COCATRE-ZILGIEN André, Les mesures conservatoires en droit international, =

إختصاصها قبل اتخاذ قرارها بشأن التدابير التحفظية في الأمر الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ الذي نحن بصدد التعليق عليه إنما تراجع عن موقف سبق لها أن اتخذته في أمرها الصادر بشأن دعوى اتخاذ تدابير تحفظية في القضية المعروفة باسم « قضية التجارب الذرية ». المرفوعة من كل من استراليا ونيوزيلندا ضد فرنسا في سنة ١٩٧٣ . وقد جاء في حشيشات الأمر المذكور أن *prima facie* التي تقدمت بها الدولة المدعية تعد — لأول وهلة — أساساً صالحاً لإستاد الإختصاص للحكمة . ومن ثم فإن المحكمة تترخص لنفسها بحث طلب الدولة المدعية باتخاذ تدابير تحفظية (١) .

المجلة للصحة للقانون الدول ، المجلد ١١ سنة ١٩٥٥ ، الجزء الانجليزي
ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وأنظر أيضا بيان الذي يرى أن بحث اختصاص المحكمة ينظر للوضوع إنما ينفي الإلزام ببعض التضميلات التي لا يمكن الإلزام بها إلا بعد بحث متسق ، بينا الفصل في طلب اتخاذ تدابير تحفظية قد يتطلب إتمامه على وجه السرعة .

PERRIN G., les Mesures Conservatoires dans les affaires relatives à la compétence en matière de pêcheries, R.G.D.I.P., 1975, p. 27.

وأنظر أيضا دوبيسون الذي يرى أن :

« La compétence de la Cour pour indiquer des mesures conservatoires est inhérente non pas à sa compétence sur le fond, mais à sa simple saisine » .

DUBISSON Michel, La Cour Internationale de Justice, L. G. D J., Paris, 1964, p. 215 et ss.

وأنظر في معنى قريب :

LAUTERPACHT, The development of international law by international Court, London, 1958 pp. 110 ss.

VILLANI Ugo, In tema di indicazione di misure Cautilari de parte della Corte Internazionale di Giustizia, Riv. di Diritto Internazionale, 1974 p. 662 ss

(١) وفي هذا تقول المحكمة :

« Les dispositions invoqués par le demandeur se présentent =

ومظهر التراجع من جانب المحكمة يتمثل في أنها لم تشر - في أمرها الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ - إلى أنها قد بحثت إحتيالات اختصاصها - أو عدم

= comme constituant *prima facie*, une base sur laquelle la compétence de la cour pourrait être fondée, et qu'en conséquence la cour se propose d'examiner la demande en indication des mesures conservatoires présentée par le demandeur*.

Affaires des Essais Nucléaires, Ordonnances du 22 Juin 1975, C. I. J. Rec., p. 102 (Australie cont. France) et p. 138 (Newze-land cont. France).

والواقع أن موقف المحكمة على النحو الذى أشرنا إليه له أهميته الخاصة إذا علمنا أن كلا من استراليا ونيوزيلندا قد اعتمدنا - في اسناد الاختصاص الى المحكمة - على حجتين :

أولاهما : الى دخول فرنسا طرف في الوفاق العام *Acte général* المبرم في جنيف سنة ١٩٢٨ الخاص بتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، والمعدل في سنة ١٩٤٩ .
ثانيها : الى تصريح فرنسا بقبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية ٢٠ مايو سنة ١٩٦٦ ، والتصريح الاسترالى الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٤ .

على أن كلا هاتين الحجتين كانتا موضع شك نظراً للتساؤل من ناحية حول مدى استمرار التزام فرنسا بالوفاق العام المبرم في سنة ١٩٢٨ ، ومن ناحية أخرى حول مدى إطلاات الدعوى المرفوعة من الدولتين للذكورتين ضد فرنسا من نطاق تصريح هذه الأخيرة بقبول الولاية الإلزامية للمحكمة نظراً لتعطيلها بشأن المسائل التى تتعلق بالقضاء الوطنى *Défence nationale* . فلو أخذنا في الاعتبار ذلك لعلنا مدى أهمية ذكر المحكمة أنها تأمر باتخاذ تدابير تحفظية لاعتقادها أنها من الوجهة الأولى *Prima facie* تدعى غفمة بنظر الموضوع . فهذا يصبح على أية حال - أن المحكمة ستلتزم وجوبه واطلة ما بين اختصاصها بالأمر بحث هذه التدابير وبين ولايتها بنظر الموضوع . أنظر في تنفيذ حجاج كل من استراليا ونيوزيلندا ، الرأى المعارض للقاضى انياثيو بيتو .

C.I.J. Rec., 1972, p. 128.

اختصاصها — بنظر الدعوى ، ولو لأول وهلة على الأقل *Prima Facie* مثلما فعلت في أمرها الصادر بشأن التدابير التحفظية في قضية التجارب النووية . أما لماذا اعتبرنا موقف محكمة العدل الدولية في أحدث ما أصدرته من أوامر تراجعاً عن الأمر الصادر في شأن التدابير التحفظية في قضية التجارب النووية ، فلأن موقفها في شأن هذا الأخير يمد — في نظرنا — أكثر مقولية ، وأجدر بالتأييد من موقفها في الأمر الصادر بشأن التدابير التحفظية في القضية الخاصة بالافير القارى لبحر ايجيه الذى نحن بصدد التعليق عليه . ووجهة نظرنا في هذا الصدد تستند للعديد من الأسباب التى نعرض لها بمناسبة دراستنا لمدى إرتباط سلطة المحكمة فى إتخاذ تدابير تحفظية بثبوت إختصاصها الرئيسى بنظر الموضوع .

مدى إرتباط سلطة المحكمة فى اتخاذ تدابير تحفظية بثبوت ولايتها بنظر الموضوع :

إذا كانت محكمة العدل الدولية قد استقرت على عدم الربط بين سلطتها فى اتخاذ تدابير تحفظية وبين فصلها فى المسائل المتعلقة بولايتها بنظر موضوع الدعوى ، وجعلت من سلطتها فى اتخاذ هذه التدابير رخصة أسندتها إليها نصوص نظامها الاساسى ولائحتها الداخلية، الا أن ذلك النظر ليس من الأمور التى يسلم بها كل النقاد، بل إنه موضع خلاف حتى بين قضاة المحكمة أنفسهم عبروا عنه سواء فى آرائهم الفردية أو المعارضة على نحو ما يستبين لنا من بعد .

والواقع أننا نرى أن جسم هذا الخلاف يتوقف — الى حد كبير — على فهم المقصود بالولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية فيها صحيحاً ، وما قد يستتبعه ذلك من التمرس لبحث الموقف الذى ينبغي على المحكمة أن تتخذه أزاء المسائل المتعلقة باختصاصها كما أثبتت بمناسبة رفع دعوى أمامها .

وتتعدد ولاية المحكمة كلما كانت صالحة - من الناحية القانونية - لسماع الدعوى المرفوعة أمامها . وهي تصبح كذلك إذا كان أطراف الخصومة ذوى أهمية لرفع الدعوى أو لأن ترفع عليهم الدعوى ، وإذا كان موضوع الدعوى مما يصلح لأن تفصل فيه المحكمة (١) .

فلو أردنا أن تطبق هذه الأفكار على محكمة العدل الدولية لوجدنا أن ولايتها - في الأصل - د ولاية اختيارية ، أى قائمة على رضا جميع المتنازعين بعرض أمر الخلاف عليها للنظر والتفصل فيه . فإذا فقد التراضى بينهم جميعا استحال عرض النزاع على المحكمة ، وذلك وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من النظام الاساسى للمحكمة (٢) .

(١) ولقد ذهبت محكمة العدل الدولية في رأيها للتعلق بإحكام المحكمة الإدارية لتنظيم العمل الدولى الى تحديد المقصود بولاية المحكمة الإدارية ، وهى أفكار يمكن أن تتركز على المقصود بولاية الاجهزة القضائية بوجه عام . وفى هذا يقول :

Les termes « Compétence pour connaître (Competence to hear) employés dans la demande d'avis signifient qu'il s'agit de déterminer si le Tribunal Administratif était juridiquement qualifié pour examiner les requêtes dont il était saisi et statuer au fond sur les prétentions qui y étaient énoncées.

Compétence du T. A. O. L. T. à l'égard de requêtes dirigées Contre l'U.N.E.S.C.O., Avis consultative du 23 oct. 1956, Rec. C.I.J., 1956, p. 77.

وبهذه دويسون أن ولاية المحكمة لها مظهران ، مظهر شخصى يمثل فى الاجابة على التساؤل : فى مواجهة من تفصل المحكمة فى الدعوى ، ومظهر موضوعى يمثل فى الاجابة على التساؤل : فيما تفصل المحكمة .

DUBISSON, op. cit., p. 133.

(٢) الأستاذ الدكتور حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى وقت السلم (١٩٥٤) ، دار النشر : دار الفكر العربى ، القاهرة .

بل أن ما يطلق عليه الاختصاص الازامى لمحكمة العدل الدولية ، لا يفلت هو الآخر من الاطار الارادى للدول المعنية (١) . كل ما هنالك أن الولاية الاختيارية للمحكمة تنعقد إما بناء على اتفاق خاص بين الدول المعنية على رفع الامر للمحكمة Compromis يتضمن اتفاقهم على عرض النزاع القائم بينهم على المحكة ، وإما أن توجد لتفابقات ثنائية أو متعددة الأطراف تقرر ولاية المحكة . ينظر كافة المنازعات المتناحقة بهذه الاتفاقيات . وواضح أن الاتفاق — في مثل هذه الصورة — يتضمن من ناحية واقعة اللجوء الى المحكة لعرض النزاع أمامها ويتضمن من ناحية أخرى تحديد مضمون النزاع . أما في حالة اعلان قبول الولاية الازامية للمحكة Declaration facultative d'acceptation de la juridiction obligatoire de la Cour فإن للدول الاطراف في النظام الاساسى أن تصرح — وفق ما نصت عليه المادة ٣٦ فقرة ٣ من النظام الاساسى — بأنها بمقتضى تصريحها هذا ، ودون حاجة الى اتفاق خاص ، تقرر للمحكة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل

دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ ، ص ١٠٦٨ وأنظر في تفصيل كبير : الاستاذ الدكتور محمد طلست الفتيحي ، الأحكام العامة في قانون الامم ، التنظيم الدولى ، منشأة المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٧٣٠ وما بعدها . الاستاذ الدكتور مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، ط ٣ ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤٧ وما بعدها . وأنظر أيضا :

DUBISSON, op. cit., p. 138 et ss.

(١) حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ١٠٦٩ ، وأنظر مؤلفنا في الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٤ وما بعدها . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .
وأنظر عكس هذا : الاستاذة الدكتورة عائشة راتب ، التنظيم الدولى ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، ص ١٩٧ .

الالتزام نفسه، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق ببعض المسائل المحددة وهي : تفسير معاهدة من المعاهدات ، أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي ، أو بتحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت انتهاكاً لالتزام دولي ، أو كانت متعلقة بنوع التعويض المترتب على انتهاك التزام دولي ومدى هذا التعويض (١).

وراضح أن هناك تمايزاً بين كلا الاسلوبين اللذين تمقداً بهما ولاية المحكمة ، وهو تمايز يلتقي بظله على سلطة المحكمة في تقدير مدى اختصاصها بنظر النزاع المعروض عليها . فالاسلوب الأول لا يثير صعوبة ما : فالدول إما أن تتفق — في كل حالة على حدة — على اللجوء الى المحكمة وتحدد في ذات الوقت موضوع الدعوى ، ومعنى ذلك أن المحكمة تتوافر لديها كافة عناصر لعقد ولايتها بمجرد اتفاق الدول المعنية أطراف النزاع على رفع الدعوى . كذلك لا تثار الصعوبة في الصورة التي يتفق فيها أطراف معاهدة ما مسبقاً على اللجوء الى محكمة العدل الدولية في المنازعات المتعلقة بتفسير وتنفيذ هذه المعاهدة . ففي هذه الحالة أيضاً لا يصعب على المحكمة التحقق من عناصر لعقد ولايتها بنظر الدعوى . إذ أنه في كلا هاتين الصورتين لا يجادل أي من أطراف النزاع في ولاية المحكمة .

أما في إعلان قبول الاختصاص الازامي لمحكمة العدل الدولية ، فالأمر يشير العديد من المشاغل الدقيقة :

أولاً : فمن الواحية نجد أن قبول الاختصاص الازامي لمحكمة العدل الدولية يأتي

(١) أنظر في انتقاد صياغة المادة ٣٦ : محمد طه النيمي ، الاحكام العامة في قانون الاسم ، المرجع السابق ، ص ٧٣٥ وما بعدها .

في محور نصريح صادر من جانب واحد للدولة ما فهو لا شيء إذن...
على عكس الصورتين السابقتين - رابطة اتفاقية تبادلية فورية يتراضى فيها
طرفاها أو أطرافها على اللجوء الى محكمة العدل الدولية (١). ومن ناحية أخرى فإن
قبول الاختصاص الإلزامي قد يأتي مطلقاً من كل قيد، كما قد يأتي - وفق نص المادة ٢٦
فقرة ٣ - مقيداً بتحفظات معينة، أو يقيد سريره بفترة زمنية تطول أو تقصر؛
وكل هذا قد يثير اختلاف وجهات نظر أطراف النزاع المعروض أمام المحكمة
حول ولاية هذه الأخيرة بنظره: إما لادعاء عدم توافر الشرط الذي اشترطته
المادة ٢٦ فقرة ٢ بأن يكون كافة أطراف النزاع ممن قبلوا الاختصاص الإلزامي،
ولما لأن موضوع النزاع يقع تحت طائلة تحفظ معين أبدته الدولة الطرف في
النزاع عند إعلانها قبول الاختصاص الإلزامي.

ثانياً إذا كان موضوع النزاع في حالة الولاية الاختيارية متروك لإرادة
أطرافه فإن المتصور أن ينصب على مسائل قانونية بحتة، أو على مسائل سياسية

VERZIJL J-H.W., La clause d'acceptation bilatérale ou (١)
multilatérale de la juridiction obligatoire de La Cour Interna-
tionale de Justice, Mélanges G. GIDEL, 1960, p. 577.

وبذهب أستاذنا الدكتور محمد طالت النعيمى الى أنه في الوقت الذي يعتبر فيه التصريح
بقبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية تعريفاً صادراً عن الإرادة المنفردة
للدولة المعنية، إلا أنه مع ذلك قبول ملق على شرط بأن تبذل الدولة الأخرى الاحترام
ذاته وهذا ما يخلق سلسلة من العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى التي تبذل
الاحترام ذاته.

أنظر مؤله في الاحكام العامة لى قانون الامم ، التنظيم الدولى ، المرجع
السابق ، ص ٧٣١ وما بعدها .

أيضا . وبعبارة أخرى فإن اختصاص المحكمة بنظر موضوع الدعوى يتحدد بما يتراضى الخصوم على رفعه إليها . أما في حالة الاختصاص الإلزامي فإنه يشترط بأن ينصرف إلى المسائل القانونية وحدها ، وأن تكون متعلقة بمسألة من المسائل الواردة في نص المادة ٣٦ فقرة (١) . ولذا فإن من المتصور أن يحادل المدعى عليه في ولاية المحكمة بنظر الدعوى نظراً لخروج موضوعها عن الحدود المذكورة . ولذلك فإن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جاء منطقياً في الحكم الذي تضمنته الفقرة السادسة من المادة ٣٦ إذ يقرر أنه « في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة تفصل في هذا النزاع بقرار منها » ، وطبيعي أن ذلك الحكم لا ينطبق إلا في الأحوال التي ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة . يجب عريضة *Requête* ، وفي إطار الادعاء بأن للمحكمة ولاية الزامية في الدعوى ذلك لأنه لا يعقل — منطقياً — أن يثور مثل هذا الفرض في الأحوال التي ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة [استناداً إلى اتفاق خاص أو إتمام مسبق .

وعلى ضوء ما سبق فالتا تسامحهما إذا كان هذا الحكم ينصرف إلى الاختصاص الرئيسي للمحكمة بنظر الدعوى *Compétence principale* ، أم أنه يسرى أيضاً على اختصاصها افرعى بنظر بعض الطلبات العارضة *compétence incidente* ؟ . وبعبارة أخرى نقول أنه إذا كانت المحكمة ملزمة بالفصل في المسائل المتناقلة بولايتها قبل الفصل في موضوع الدعوى — الذي يمثل الاختصاص الرئيسي لها — فهل هي ملزمة أيضاً بأن تفعل ذات الشيء قبل الفصل في بعض الطلبات والدفع التي أهداها أحد أو بعض الأطراف أمامها ؟ . إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي أن نجد موقع الأمور الداخلة في نطاق الاختصاص الفرعى للمحكمة — والتي منها الطلبات

والدفع — من الدعوى . وما إذا كانت تمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه الأخيرة أم أنها لا ترتبط بها على أى نحو ؟

استقر الاتفاق على أن الطلبات العارضة *demandes incidentes* ترتبط بالطلبات الأصلية التي تمثل موضوع الدعوى ارتباطاً وثيقاً . بل إن ذلك الارتباط هو الذى يبرر قيام المحكمة المختصة بنظر الموضوع بالفصل أيضاً فيما يثار أمامها من طلبات عارضة (١) . على أن ذلك لا يمنع أن تكون هذه الأخيرة متميزة مع ذلك — سواء من حيث موضوعها أو سببها أو أطرافها — عن الطلب الأصل (٢) .

هذا الارتباط يصبح أكثر وضوحاً ، بل لعله يصبح من الأمور المفترضة كلما تعلق الأمر بإجراء تحفظى أو وقفى ، ويصبح اختصاص المحكمة بنظر مثل هذه الطلبات مشروطاً بأن يمرض النزاع الموضوعى عليها (٣) .

فإذا كان مناط اختصاص المحكمة بنظر الطلبات الوقفية بوجه عام ، والطلبات

(١) أنظر فى هذا : إحمد أبو الوفا ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ الذى يرى أن الطلب العارض لا يقبل الا اذا كان متصلاً بالطلب الاصلى ومرتبطاً به .
وأنظر أيضاً : رمزي سيف ، المرجع السابق ص ٣٢٩ - ٣٣٠ وكذلك ص ٣٣٣ - ٣٣٥ و ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٢) ابراهيم نجيب سعد ، المرجع السابق ، ص ٦١٨ . ولذلك ذهبت محكمة النقض الى القول بالارتباط بصير الطلب الوقفى بانخاذ اجراء تحفظى بالحكم فى موضوع الدعوى :
تقضى مدنى الصادر فى ١٤ يونيو ١٩٦٩ ، بحوزة أحكام النقض ص ٣ و ٩٠٧ .
(٣) أنظر فى تفصيل كبير :

GUYOMAR G., *Commentaire du Règlement de la Cour Internationale de Justice*, Paris, Pedone, 1973, pp. 353 - 354.

بإتخاذ إجراءات تحفظية بوجه خاص هو الارتباط بين هذا النوع من الطلبات وبين الطلب الأصلي ، فانه يصبح من المنطقي أن تتحقق المحكمة بأدى ذى بدء من إختصاصها بنظر الموضوع قبل أن تفصل في الطلب المعارض تطبيقا لقاعدة أن الفرع يتبع الأصل .

يبقى لنا أن نفصح عن رأينا — وعلى ضوء ما سبق من أفكار — في موقف محكمة العدل الدولية الذى إتخذته من مسألة مدى إختصاصها بالفصل فى طلب الأمر بإتخاذ تدابير تحفظية بمناسبة قضية الافرنج القارى لبحر إيجسه المرفوعة من اليونان ضد تركيا .

تقدير موقف محكمة العدل الدولية من إختصاصها بإتخاذ تدابير تحفظية :

سبقت الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية قد درجت على عدم ربط سلطتها فى إتخاذ تدابير تحفظية بلبث إختصاصها بنظر الموضوع . وقد تأكد موقفها هذا فى الأمر الصادر منها فى ١١ سبتمبر ١٩٧٦ فى شأن التدابير التحفظية التى طلبتها اليونان فى القضية المتعلقة بالافرنج القارى لبحر إيجسه .

ونحن إذ نحالف وجهه نظر المحكمة فى هذا الصدد ، فإن رأينا يصدر عن إفتناعنا بوجود إرتباط وثيق بين مثل هذه التدابير وبين الحق الموضوعى ، الأمر الذى كان يقتضى من المحكمة أن تتحقق أولا من ثبوت ولايتها بنظر الدعوى قبل أن تفصل فى طلب اليونان بإتخاذ تدابير تحفظية . هذا الارتباط يتخذ عدة مظاهر نعرض لها فيما يلى .

أولاً : ارتباط التدابير التحفظية بموضوع الدعوى بسبب الهدف من هذه التدابير :

على الرغم مما ذهب إليه المحكمة من قرارات في شأن التدابير التحفظية ولا يؤثر على أي نحو على إختصاص المحكمة بنظر موضوع الدعوى ، كما أنه لا يخل مطلقاً بحقوق الخصم ، إلا أن ذلك ليس دقيقاً على إطلاقه ، فالنظر إلى طبيعة هذه التدابير والمقصود من وراء إتخاذها قد يمس مباشرة حقوق الأطراف من ناحية ، ومنهى الفاعلية التي سيستتبع بها حكم المحكمة المتعلق بها حال صدوره من ناحية أخرى . فهذه التدابير — كما قيل بحق — تهدف إلى المحافظة على الحن لتحقيقه مستقبلاً فهي إجراءات تكمل إجراءات التقاضي أو إجراءات التنفيذ العادية بالمحافظة على الوسائل التي تضمن تحقيق الحق بمن تقرير الحماية له وعلى ذلك يمكن القول . . . بأن التدابير التحفظية ووسائل حماية الحن لسد النقص في وسائل حمايته العادية إذ أنها تجعل تحقيقه ممكناً في المستقبل وتؤكد بذلك أن صاحب المركز القانوني الذي تترتب له الحماية القضائية سوف يحصل على الحماية القانونية الفعلية (١) وعلى ذلك فإنه من المنصور أن تقضى المحكمة بتدابير تحفظية عليها المدعى ثم يتبين لها عدم ولايتها بنظر الدعوى لسبب أو لآخر ، فيلحق ذلك ضرراً بمن إتخذت هذه التدابير في مواجته .

ولعل ذلك هو سند وجهة النظر القائلة بأن قيام المحكمة بالعرض لدى ولايتها بنظر الدعوى — حق ولو تم ذلك بصورة ظاهرية *prima facie* ينبغي أن يكون أحد الاعتبارات الأساسية التي تعتمد بها المحكمة في قرارها الخامس باتخاذ

(١) إبراهيم نجيب سعد ، المرجع السابق ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

وأنظر أيضاً في وظيفة التدابير التحفظية وفي اعتبارها دفعا لخطر مستقبل وحماية حقوق أطراف النزاع ومراكزهم القانونية

Periculum in mora status di pendente lite.

TESAUROG iuseppe, Le misure Cautelari della Corte internazionale di Giustizia, in: *Comunicazioni e studi*, vol 15, 1975; pp.882 e ss.

التدابير التحفظية . وعلى ذلك فإنه في الاحوال التي لا يوجد فيها — من الناحية الظاهرية — أى احتمال معقول لولاية المحكمة بنظر الدعوى فإنه لن يكون هناك معنى لأن تأمر المحكمة باتخاذ تدابير تحفظية ضمانة لتنفيذ حكم في دعوى لن تنظرها المحكمة . (١)

ثانياً إرتباط التدابير التحفظية بموضوع الدعى بسبب وحدة الخصوم
لعل من الآراء ذات الدلالة الخاصة التي يمكن أن تذكر في تأكيد مدى ارتباط اختصاص المحكمة باتخاذ تدابير تحفظية باختصاصها بنظر الموضوع ما ذهب اليه القاضيان عبد الحميد بدوى وفينيارسكي في رأيهما المأرض المرفق بأمر المحكمة الصادر بشأن التدابير التحفظية التي طلبتها انجباراً في مواجهة إيران في القضية الخاصة بالشركة الانجلو — إيرانية البترول . فلقد ذهب القاضيان

Opinion individuelle de JIMENEZ DE ARECHAGA, à (١)
l'ordonnance du 11 Sep. 1976, Affaire du Plateau Continental,
op. cit., p. 16.

ونظر في هذا للنسب أيضاً إلى الرأي القاضى سينج المرفق بذات الأمر والذي جاء فيه :

• L'objet même de la protection des droits des parties (pendente lite) est de permettre l'exécution de l'arrêt futur. La pierre de touche est donc la perspective véritable d'une possibilité réelle de compétence parait donc s'imposer si la Cour ne veut pas se trouver dans la situation facheuse d'avoir accordé des mesures conservatoires et de constater par la suite qu'elle ne statuera jamais sur le fond de l'affaire.
Ordonnance, du 11 sep. 1976. op. cit., p. 18.

المذكوران الى القول بأن مشكلة التدابير التحفظية ينبغي أن ترتبط — في نظر المحكمة — بمشكلة ولايتها بنظر موضوع الدعوى . فهي لا تستطيع أن تأمر باتخاذها ما لم يستبين لها — على الأقل من الناحية الظاهرية — بأنها مختصة بنظر الموضوع » .

ثم يعرض القاضيان لمذلول المادة ٤١ من النظام الاساسى للمحكمة الذى يسند الى المحكمة سلطة الامر باتخاذ تدابير تحفظية ، متى رأت أن الظروف تقتضى بذلك (١) فيقرران أن الحكم الصادر فى المادة المذكورة ، يفترض ثبوت الولاية للمحكمة بنظر الموضوع ومن ناحية أخرى فإن هذه المادة قد وردت فى الفصل الخامس بالإجراءات ، كما أنها تتحدث عن أطراف الدعوى ومن ثم فينبغى أن تكون هناك « اجراءات » ، كما ينبغى أن يكون هناك « أطراف » ، بالنسبة الى قسمة النظام الاساسى (٢) . وهذا لن يتحقق بطبيعة الحال الا إذا ثبتت الولاية بنظر الموضوع للمحكمة ، فلن توصف الدول التى ترافعت للمحكمة بوصف « أطراف الدعوى » ، ما لم يكونوا صالحين لأن يمثلوا أمام المحكمة وفقاً للإجراءات التى قررها النظام الاساسى . ومنذ هذه اللحظة التى تنعقد فيها الولاية للمحكمة .

والمحكمة فى تلبيتها بأدى ذى بدء من وجود أطراف للدعوى فإنها قد تواجه بصعوبة مؤداهاها فى الاحوال التى ترفع احدى الدول الدعوى بموجب طلب Réquête قد تنازع الدولة المدعى عليها فى ثبوت ولاية المحكمة بنظر الدعوى لعدم توافر شروط إنعقاد ولايتها وفقاً لنظام التبول الاتوابع .

(١) ، (٢) الرأى المعارض لكل من القاضى هيد الحيد بدوى والقاضى نيناويسكى :

Affaire de l'Anglo-Iranian Oil Co., Ordonnance du 5 Juillet 1951, C.I.J. Rec., 1951, p. 96.

لاحتصاص المحكمة . ومن ثم فإنها لا ترى نفسها ملزمة بالمثل أمام المحكمة . وهذا ما حدث بالضبط في قضية الأفرير القارى لبحر ايجة التى نحن بصدد التعليق عليها . ذلك أن تركيا قد ذهبت الى أنه لا يتوافر فيها صفة « الطرف » في الدعوى المرفوعة ضدها من اليونان ، ومن ثم فإنها لم تمثل أمام المحكمة .

ففى هذه الحالة والحالات المماثلة ترى أن المحكمة عليها أن تسلك وفق ما يقتضيه حكم المادة ٥٣ من النظام الاساسى الذى ينص على أنه « اذا تخلف أحد الطرفين عن الحضور ، أو عجز عن الدفاع عن مدعاه جاز للطرف الآخر أن يطلب إلى المحكمة أن تحكم بطلباته وعلى المحكمة قبل أن تجيب هذا الطلب أن تتلبت من أن لها ولاية القضاء وفقا لأحكام المادتين ٣٦ ، ٣٧ ، والمحكمة اذ تفعل ذلك فإنها في واقع الأمر إنما تتحقق من أن رافع الدعوى له الحق فى رفعها ، والمرفوعة عليه الدعوى له صفة في أن يكون مدعا عليه . أى أن عليها أن تتحقق من وجود أطراف للدعوى (١) .

هذا الالتزام لا يقع على عاتق المحكمة — فى نظرنا — فيما يتعلق بموضوع الدعوى فحسب ، وإنما يصدق أيضا في حالة قيام طلب اتخاذ تدابير تحفظية أيضا . ذلك أن وحدة الخصوم — سواء بالنسبة للطلب الخاص باتخاذ تدابير تحفظية أو بالطلب الموضوعى المرفوعة به الدعوى — توجد مظهر آخر من مظاهر ارتباط التدابير التحفظية بموضوع الدعوى، بحيث أن التزاما بالتلبت

(١) أنظر رأى الفردى لقاضى صلج .

Ordonnance du 11 Sept. 1976, op. cit., p. 18.

وأنظر أيضا رأى الفردى لقاضى مورزوف : ذات المرجع ص ٢٢ .

من ولايتها لا ينصرف فحسب إلى المسائل المتعلقة بالموضوع . وإنما ينصرف أيضا إلى ولايتها بالأمر باتخاذ تدابير تحفظية .

أثر عنصر الاستعجال في تحقق المحكمة من ثبوت اختصاصها :

استقر الفقه والقضاء على اعتبار طابع الاستعجال Urgence هو العنصر المميز للظروف التي تبرر قيام المحكمة باتخاذ التدابير التحفظية انقضاء للاضرار التي يتعدى تداركها عند صدور الحكم في موضوع الدعوى . ولعل ذلك ما أراده واضعوا للمادة ٤١ من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية بنصهم على أن المحكمة أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية متى رأت أن الظروف تقتضى بذلك ، (١) . كذلك فإن قضاء محكمة العدل الدولية قد اتخذ من عنصر الاستعجال معيارا لمدى ضرورة الأمر باتخاذ تدابير تحفظية . فهي تأمر بها إن توافر هذا العنصر

(١) أنظر في هرس ذلك .

COCATRE - ZILGIEN André, Les Mesures Conservatoires en droit international,

الجلد المصرية للقانون الدولي ، المجلد ١١ ، ١٩٥٥ ص ٩٦ وما بعدها (الجزء الاخرى) .

BARILLE Giuseppe, Sulle misure cautelari nell'Affare degli sprementi nucleari, Riv. di diritto internazionale, 1974, pp. 28 es.

وأنظر كذلك في معنى الاستعجال :

'إبراهيم نجيب سمح : المرجع السابق ص ٣٧٤ وما بعدها . ونلفت النظر إلى أننا سنتناول هذه الفكرة بالدراسة فيما يهـ .

وتقتض النظر عنها إن تخلف (١).

(١) ذهبت المحكمة في قضية التجارب النووية المرفوعة من قبل من استراليا ونيوزيلندا ضد فرنسا الى وجود ثمة ظروف تشتمل بطابع الاستحجال تبرر - بوجودها - أن تأمر المحكمة باتخاذ اجراءات تحفظية . وفي هذا تقول :

... aux fins de la présente procédure, il suffit de noter que les renseignements soumis à la Cour, y compris les rapports du Comité Scientifique des Nations Unies pour l'étude des affets des rayonnements ionisants présentés entre 1958 et 1973 n'excluent pas qu'on puisse démontrer que le dépôt en territoire Australien de substances radioactives provenant de ces essais cause un préjudice irréparable à l'Australie*.

Affaires des Essais nucléaires, Ordonnances du 22 Juin 1973, p. 103.

كما أن تخلف عنصر الاستحجال في صدد التدابير التحفظية التي طلبتها اليونان في مواجهة تركيا في قضية الافريدو الفاري ليس ايمه كان مبررا - من وجهة نظر المحكمة - لرفض طلب اليونان . على أننا نتحفظ - كما ميثاق البيان - على وجهة نظر المحكمة . وفي هذا تذكر المحكمة المبدأ الذي يحكم سلطتها في الأمر باتخاذ هذه التدابير فتقول :

«Considérant que le pouvoir d'indiquer des mesures conservatoires conféré à la Cour par l'article 41 du statut présuppose qu'un préjudice irréparable ne doit pas être causé aux droits en litige devant le juge...».

إلا أنها مع ذلك لا ترى أن ما أتته تركيا من نشاط يتخلى ظروفها من شأنها أن توجد حالة الاستحجال التي تمبرر الأمر باتخاذ هذا التدابير ، فتقول :

«la simple possibilité d'une atteinte aux droits en litige devant la Cour ne suffit pas à justifier l'exercice du pouvoir exceptionnel d'indiquer des mesures conservatoires que la Cour tient de l'article 51 du statut».

أخر : 10 p. , op. cit., 11 Septembre 1976, Ordonnance du et il.

ولقد استخلص الفقه وعدد من قضاة محكمة العدل الدولية — في آرائهم الفردية — نتيجة مؤداهما أن عنصر الاستعجال يقتضى من المحكمة أن تكفى بدهخص مدى اختصاصها بنظر موضوع الدعوى بصورة مختصرة *Cognitio sommaria* ، أو من الناحية الظاهرية *prima facie* مرجحة البحث المفصل لدى ولايتها بنظر الدعوى الوقت الذى يتصدى فيه لنظر الموضوع (١).

على أننا نرى لعنصر الاستعجال أثر آخر لا يؤدى الى دفع المحكمة الى أن تبحث بصورة مختصرة ، أو من الناحية الظاهرية ، لاختصاصها ، وإنما لدى ما يستقر لديها — بعد البحث المختصر أو الظاهرى المبدئى الذى تستند الحق للدعى به — من احتمال الحكم للمدعى بما طلبه أم عدم احتمال ذلك. فالمحكمة ينبغي أن تثبت على نحو يقينى — وليس بعد بحث ظاهرى أو مختصر — من ولايتها بنظر الدعوى. فهذا شرط ضرورى وأولى لكي تفصل المحكمة فى الأمور التى تضمنتها العريضة الذى ترفع بها الدعوى *la Requête* سواء كانت من قبيل الطلبات الأصلية *principale* أو كانت من قبيل الطلبات العارضة *incidente* . وعلى ذلك فإن قيام المحكمة بالفصل فى الطلب العارض باتخاذ اجراء تحفظى يفترض أنها قد تيقنت — نهائيا — من ولايتها بنظر الدعوى. أما الاثر الذى يحدده عنصر الاستعجال فانه يتماثل مع ما يحدده هذا العنصر فى سلطة القاضى المستعجل. عند نظر الدعوى المستعجلة فى النظم القانونية الوطنية حيث يقتضى هذا العنصر من المحكمة أن تمتنع عن الفصل فى أصل الحق ، كما يتمتع عليها ببناء حكمها فى الطلب

(١) تشير باذات الى الفقه وآراء القضاة الذين يؤيدون تصدى المحكمة لبحث مدى ولايتها قبل التصدى للفصل فى طلب اتخاذ تدابير تحفظية . ولقد سبقت لنا الإشارة اليهم فى مواضع عدة .

المستعجل على نتيجة بحثها في أصل الحق وفحصها مستندات الخصوم وتحقيق مزاعمهم فيما يتعلق بالحق المتنازع عليه على أن ذلك لا يعنى — كما قيل بحق — أن يحظر على القاضى المستعجل تماماً البحث في أصل الحق وإذ لا يتصور أن يتمكن قاضى الأمور المستعجلة من الحكم في الاجراء الوقتى على وجه دون آخر بإجابة طالب الاجراء الوقتى الى طلبه أو رفض إجابته اليه ، إذا كان ممنوعاً من كل بحث في أصل الحق وفي المستندات المتعاقبة به . ولذلك جرى القضاء على أن لقاضى الأمور المستعجلة أن يبحث موضوع النزاع وأن يطلع على المستندات المتعلقة به لا ليكون في شأنه رأياً قاطعاً يبقى عليه حكمه في الاجراء الوقتى المطلوب منه ، وإنما هو يبحث بحثاً سطحياً للاستفادة بهذا البحث في إجابة طالب الاجراء الوقتى الى طلبه أو عدم إجابته اليه على أن يكون بحثه عرضياً يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون ذو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه ، (١)

مثل هذه الأفكار وإن كانت خاصة بسلطة القضاء المستعجل في ظل النظم القانونية الوطنية ، إلا أننا نرى معقوليتها بالنسبة لسلطة محكمة العدل الدولية بالنسبة لما يطلب من طلبات عارضة يتوافر فيها عنصر الاستعجال ، ذلك أن هذا الأمر ليس متعلقاً — فى رأينا — بنظام قانونى دون آخر بقدر ما هو نتيجة لما يوجبه عنصر الاستعجال من المحكمة التى تنتظر في الطلب المتعلق بأمر من الأمور المستعجلة على نحو يختلف عن نظرها فى موضوع الحق المتنازع عليه ، على أنه في جميع الاحوال فانها ينبغي أن تسكون ذات ولاية لنظر مثل هذه الدعوى الموضوعية المرفوعة أمامها .

(١) ومضى سيف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

الفصل الثاني

الظروف التي تستوجب اتخاذ تدابير تحفظية

تصدت المحكمة في بحثها عن مدى جدية طلب اليونان باتخاذ تدابير تحفظية الى دراسة الحجتين اللتين احتجت بهما اليونان لتبرير طلبها هذا ، وهما :

أولاً : أن ما أنته تركيا من نشاط في بحر ايجيه يعد اعتداء على الحقوق السيادية *droit souverains* الخاصة باليونان في الافريز القاري لبحر ايجيه .
ثانياً : أن هذا النشاط يعد تهديداً للأمن والسلم الدولي في المنطقة (١).

ولقد انتهت المحكمة في أمرها الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧٦ الى رفض طلب اليونان على اعتبار أن هاتين الحجتين لم تصلا — في نظرها — إلى الحيد الذي يستوجب منها الأمر باتخاذ التدابير التحفظية المطلوبة . واستندت في رفضها لها الى أسانيد تتناولها بالتعليق فيما يلي :

أولاً : المحكمة ترى أن نشاط تركيا في بحر ايجيه لا يضر بالحقوق السيادية لليونان :

ذمبت محكمة العدل الدولية إلى أن الدراسات والتجارب التي أجرتها سنن الابحاث التركييه في منطقة الافريز القاري لبحر ايجيه ليست من شأنها الإضرار بالحقوق السيادية الاستثنائية لليونان على هذه المنطقة — في حالة الاعتراف لهذه الأخيرة بها — ضرراً لا يمكن تداركه .

(١) أنظر الفقرة ٧٧ من مريضة اليونان *Réquête* السابق الإشارة

ولما كان تحقق الضرر أو الخشية من وقوع ضرر لا يمكن تداركه
prejudice irréparable يعد — في نظر المحكمة — شرطا لتطبيق المادة ٤٠ من
النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، فإن المحكمة قد انتهت الى رفض الأمر
باتخاذ مثل هذه التدابير على اعتبار أن ما أته تركيا من نشاط لا يعد من طبيعة
تستوجب تطبيق المادة المذكورة (١) ، نظرًا لأنه يمكن دائمًا أن تعرض اليونان
تعويضًا مناسبًا في حالة ثبوت الضرر الذي تدعيه اليونان نتيجة لنشاط تركيافي
المنطقة المذكورة .

والمأمل في موقف المحكمة من إدعاء اليونان من وجود خطر على حقوقها
السيادية الاستثنائية يرى مدى البساطة التي رفضت بها المحكمة هذا الادعاء ،
دون أن تكلف نفسها مشقة البحث في مدى جديته . فكما قيل بحق أنه كان على

(١) وفي هذا يقول المحكة :

«Considérant qu'en l'espèce la violation, rapprochée à la Turquie,
de l'exclusivité du droit revendiqué par La Grèce de recueillir
des renseignements sur les ressources naturelles de zones du
plateau Continental pourrait, si ce droit était établi, donner
lieu à une réparation appropriée; de sorte que la Cour n'est
pas en mesure de considérer la violation alléguée des droits
de la Grèce comme un risque de préjudice irréparable aux
droits en litige devant elle exigeant l'exercice du pouvoir
d'indiquer des mesures conservatoires qu'elle tient de l'article
41 du Statut».

Réquête, op. cit., p. 11.

وأنظر أيضا في ذات المنى منطوق الأمر الصادر من المحكمة . المرجع
المشار اليه ، ص ١٤ .

المحكمة أن تتحقق — على الأقل من الناحية الفنية ، وكما سبق أن فعلت ذلك من قبل بصدد قضية الجارب الدرية — من مدى إعتبار الأبحاث والدراسات التي تجريها تركيا على الأفريق القاري للأزر اليونانية ذات أثر ضار على حقوق اليونان (١) .

ومن ناحية أخرى فإن المحكمة في تفسيرها لشروط تطبيق المادة ١٤ من نظامها الاساسي أعتنقت معياراً ضيقاً . فالمادة المذكورة اذ تخول رخصة الامر باتخاذ تدابير تحفظية سواء بناء على طلب ذوي الشأن أو من تلقاء نفسها فإنما تعلق ذلك على شروط وجود ظروف تقضى بذلك ، دون تحديد لمساهمة هذه الظروف . وطبيعى أن المحكمة تتمتع — ولا شك — بمساهمة تقديرية

(١) أنظر في هذا :

GROSS LEO, The dispute between Greece and Turkey concerning the continental shelf in the Aegean, A.J.I.L., No. 1, 1977, p. 41.

في ملء القول :

"One wonders... how the Court could have arrived at the conclusion that the prejudice if one was found to have been created by Turkey was "capable of reparation by "appropriate means" without some inquiry and expert opinions, and how the Greece could be compensated for the "information" acquired by Turkey.

ونأخذ أيضاً الفترة ٢٩ من الأمر الصادر من محكمة العدل الدولية في قضية التجارب القوية بين استراليا وفرنسا بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٧٣ . وللتشور في :

Rev. di Diritto internazionale, 1973, No. 3, p. 545.

واسعة في تقدير مثل هذه الظروف . ولكن ينبغي أن تتحقق المحكمة — على أية حال — من توافر عنصر الاستعجال Purgence الذي يبرر — وفق مانوحى به روح المادة المذكورة — اتخاذ مثل هذه التدابير .^(١)

هنا تتساءل عما هو المقصود بعنصر الاستعجال ؟ وكيف فهمته المحكمة في تصديها لبحث الظروف التي تستوجب الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ؟

يجيب جوجنهم عن التساؤل حول المقصود بعنصر الاستعجال بأن هناك بعض الاتجاهات التي تذهب إلى أنه لا يتحقق إلا بوجود تهديد بوقوع ضرر لا يمكن تداركه ، préjudice irréparable ، ، بينما يرى البعض الآخر أنه يكفي لتحقيق عنصر الاستعجال أن يقوم خطر قيام حوادث أو ظروف مؤسفة^(٢) .

(١) واعتبار عنصر الاستعجال أساساً للأمر باتخاذ التدابير التحفظية يستتبع كذلك من نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ من لائحة المحكمة التي تنص أنه إذا لم تكن المحكمة منقذة فإن على رئيسها دعوة أعضائها بلا تأخير ، وإلى أن يتم إنقاذ المحكمة فإن رئيسها أن يتخذ ، كلما كان لذلك مقتضى ، من التدابير ما يراه ضرورياً لجل إنقاذ المحكمة مفيداً . كذلك تنص الفقرة السادسة من أن المحكمة تستطيع أن تأمر من تلقاء نفسها باتخاذ تدابير تحفظية . فإن لم تكن في حالة إنقاذ ، كان لرئيسها أن يدعو أعضائها ليطرح أمامهم مسألة مدى ملائمة الأمر بهذه التدابير .

(٢) يقول جوجنهم :

“Les uns prétendent” que l’objet des mesures conservatoires prévues au statut de la Cour est de sauvegarder les droits de chacun en attendant que la Cour rende sa décision savoir pour autant que le préjudice dont ces =

فإذا تبيننا مسلك محكمة العدل الدولية ، ومن قبلنا مسلك المحكمة الدائمة للعدل الدولي في فهمها لعبارة الظروف التي تقتضى الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، لوجدنا أنها ترددنا بين اعتناق مقياس ضيق وآخر أكثر اتساعاً لتحديد المقصود بمقتضى الاستعجال الذي يتوقف على تحققه أو عدم تحققه الأمر باتخاذ التدابير للتحفظية أو عدم الأمر بها . فتارة نجد أنها تشترطان تحقق ضرر لا يمكن تداركه كمجرد الأمر باتخاذ هذه التدابير . وتارة أخرى نجد أنها تكفيان بتحقق ظروف

= droits sont menacés serait irréparable en droit et en fait" tandis que d'autres soutiennent que "la Cour a également compétence pour indiquer des mesures conservatoires dans le seul dessein de prévenir des occurrences regrettables et des incidents fâcheux".

GUGGENHEIM P. : Les mesures conservatoires dans la procédure arbitrales et judiciaires, R.C.A.D.I., 1932/II, p. 693.

وأنظر أيضاً في تقرير تأسيس إنفاذ التدابير التحفظية على فكرة الآلة جبال في إطار محكمة العدل الدولية مع ما جرت عليه السوابق القضائية في إنجلترا :

WORTLEY B A , Interim reflections on procedures for interim mesures of protection in the International Court of Justice, Comunicazioni e studi, Vol. X IV, 1975, p. 1009 ss.

وأنظر في عنصر الاستعجال برجه عام :

JESTAZ Ph. : L'urgence et les principes classiques du droit civil, L.G.D.J., 1968.

لا يخشى معها تحقق هذه الدرجة من الضرر (١) .

(١) في أول قضية أثارت بشأنها مشكلة تحديد أساس اتخاذ التدابير التحفظية - وهي قضية المعاهدة الصيفية البلجيكية للسرمة في ٢ نوفمبر ١٨٦٥ - ذهب رئيس المحكمة إلى أن الضرر الذي لحق بلجيكا نتيجة تطل العين من أحكام المعاهدة :

“ne serait être moyennant réparée par le versement d'une simple indemnité ou par une autre prestation matérielle”.

C.P.J.I., Rec. Serie C, No 61-1, p. 306.

وواضح أن المعيار الذي تم إعتناقه هو المعيار الضيق الذي يؤسس الأمر باتخاذ تدابير تحفظية على وجود تهديد بوقوع ضرر لا يمكن تداركه .

وفي قضية جنوب شرق جروبلاند أثارت مشكلة معيار تحديد عنصر الاستحصال الذي يستوجب الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، وقيل بأنه لا يخلو أن يكون هناك تهديد بوقوع ضرر لا يمكن تداركه ، وإنما يكفي أن تتحقق ظروف يغطي معها وقوع حوادث وظروف مؤسفة . حل أن المحكمة سكنت عن تحديد موقفها في هذا الصدد . واكتفت بالقول بأن الظروف التي تستوجب اتخاذ تدابير تحفظية قد تكون متعقدة في عمل أو امتناع عن عمل ، دون تحديد لماهية أي منها ، أو درجة الاضرار التي ينبغي أن يكون عليها :

Affaire de GROELAND du Sud-Est., C.P.J.I. Rec., 1932, Serie A/B, No. 48, p. 284.

ولقد اتخذت محكمة العدل الدولية موقفا مماثلا لهذا الموقف الأخير للمحكمة السابقة عليها في قضية شركة البترول الإيرانية الانجليزية حيث اكتفت بالقول بأن « ظروف الحال تلغى الأمر باتخاذ تدابير تحفظية » .

C.I.J. Rec., 1951, p. 89.

وهي في صدد القضية موضوع هذا البحث تجد أنها رفضت طلب اليونان باتخاذ

وبذلك في قضية INTERHANDEL لم تصح المحكمة عن موثوقيتها في هذا الصدد .
أنظر :

FAVOREU L., Les ordonnances des 17 et 18 Août 1972 dans
l'Affaire de la Competence en matière de pêcheries,
A.F.D.I., 1972, p. 300.

على أن محكمة العدل الدولية عادت بعد ذلك فانتقلت موقفا واضحا من هذه الاشكالية في
قضية مصائد الأسماك بين كل من إنجلترا وألمانيا من جانب وأيسلندا من جانب آخر
حيث قررت :

« Considérant que le droit pour la Cour, d'indiquer des mesures
conservatoires, prévue à l'article 41 du statut...
presuppose qu'un préjudice irréparable ne doit pas être
causé aux droits en litige devant le juge ».

Affaire de la Competence en matière de la pêcheries, Ordon-
nance du 17 août 1972, page 21, C.I.J., Rec. 1972.

وهذا للميار تم اعتماده أيضا في قضية التجارب الذرية التي وفعتها كل من استراليا
ونيوزلندا ضد فرنسا . فقد جاء في الأمر الصادر من المحكمة في ٢٢ يونيو
سنة ١٩٧٣ أنه :

« Considérant que le pouvoir d'indiquer des mesures conserva-
toires conféré à la Cour par l'Article 41 du Statut a
pour objet de sauvegarder les droits des parties en
attendant que la Cour rende sa décision, qu'il présup-
pose qu'un préjudice irréparable ne doit pas être causé
aux droits en litige... ».

أنظر نس هذا الأمر في :

Rivista di Diritto Internazionale, 1973, No. 3, p. 543.

تدابير تحفظية لأن هذه الدولة الأخيرة قد عجزت عن اثبات أن الضرر الذي قد يلحق بها هو من النوع الذي يتعذر معه تداركه .

والضرر الذي يتعذر تداركه — في رأى المحكمة — هو الذي يؤدي إلى الاجهاز على الشيء أو العلاقة التي تمثل موضوع النزاع قبل اصدار الحكم النهائي في شأنه على نحو يجعل من نظر المحكمة للدعوى أو الاستمرار فيها أمراً لا طائل من وراءه (١) أما أن تتدهور العلاقات فيما بين الدولتين ، أو أن تتسع رقعة الخلافات فيما بينها فهذا لا يصل في نظر المحكمة إلى تحقيق « الظروف التي تتمتع من المحكمة وفقاً للمادة ١٤ » أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، وكل ما يبقى اليونان هو أن تحصل — في حالة الاعتراف لما بما تدعيه من حقوق — هو الحصول على تعويض نقدي أو عيني من تركيا .

والواقع أن المحكمة باعترافها وجهة النظر هذه إنما ترسي سابقة على جانب

(١) أنظر في هذا الرأى الفردي المناشئ للياس الذي جاء فيه :

« On a souvent affirmé que le préjudice aux droit en cause consiste soit en une destruction physique soit dans la disparition de ce qui fait l'objet du différend... Il semble donc que l'aggravation ou l'extension du différend doit se rapporter à une situation ou à un état de fait susceptible d'être aggravé par l'action d'une partie; ou des deux, avant la décision finale — c'est-à-dire par quelque chose qui puisse empêcher de statuer utilement ».

الأمر الصادر من المحكمة في ١١ سبتمبر ١٩٧٦ ٠٠٠ للرجع السابق ص ٤٨ .

كبير من الخطورة . اذ انها تؤيد بذلك منطق الامر الواقع ، وهو ما قد يدعو حقاً الى التلقين . فقد تجد دولة ما نفسها مهددة بسلوك من جانب دولة أخرى ، ولا يبقى لها في النهاية سوى أن ترضى بمقابل مادي أو تعويض عيني لقاء ما قد يلحق بها من أضرار .

ومن ناحية أخرى فإنه حتى ولو تمسكنا مع الميار الذي اعتنقته المحكمة للظروف التي تستوجب الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، واشترطها أن يكون هناك ضرر يتعدى تداركه ، فإننا نرى أنه كان الأولى بالمحكمة أن تصف ما أته تركيا من سلوك إنما يدخل في حقلية السلوك اللؤدى الى ضرر لا يمكن تداركه . أن الحق الذي تدعيه اليونان على جور بحر ايجه إنما يدخل في نطاق حقوق السيادة (١)

(١) تنص المادة الثانية من معاهدة جنيف المتعلقة بالافريز الفارى المبرمة فى سنة ١٩٠٨ أن حق الدولة على أفريزها الفارى يمد من قبيل حقوق السيادة التي تمنح لها سلطات استثنائية متعلقة بالاستقلال والبحث والتنقيب فى هذه المناطق ، كما يتمتع على الدول الأخرى اتخاذ مثل هذا النشاط دون رضاء الدولة الناشطة . ولقد تأكد هذا فى الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية فى خصوص الامر الفارى لبحر الشمال :

Affaire du plateau continental de la Mer du Nord, C.I.J., Rec. 1969, p. 22, 39 et 42.

وقد اعتقد المشروع الرسمى الذى صدر عن المؤتمر لقانون البحار (الدورة الثالثة بليونيرك) هذا الاتهام أيضاً حيث قررت المادة ٧٧ من المشروع الرسمى على أنه :

١ - تمارس الدولة الساحلية على (الرصيف الفارى) حقوقاً سيادية لأغراض استكشافه واستغلال موارده الطبيعية .

٢ - تكون الحقوق المشار إليها فى الفقرة ١ خالصة بمعنى أنه ، إذا لم تقوم الدولة الساحلية باستكشاف (الرصيف الفارى) أو استغلال موارده الطبيعية ، فلا يجوز لأحد أن يضطلع بهذه الأنشطة بدون موافقة صريحة من للدولة الساحلية ... »

A/CONF. 62/WP. 10.

وثيقة صادرة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٧٧ .
وأنظر فى تفصيل كبير حول حق الدولة على أفريزها الفارى :
محمد طالت النيسى ، القانون الدولى البحرى فى أجماده لجديده، منشأة المعارف بالاسكندرية،
ص ٢٢٧ وما بعدها ، وخاصة ص ٢٨٢ وما بعدها .

التي لا تقبل بتطبيقها إلا أحد فرضين : فهي إما أن تحترم ، وإما ألا تحترم بأن
تتسكون محلاً للاعتداء . وحينئذ يتحقق هذا الفرض الأخير فإنه يلحق بالدولة
المعتدى عليها ضرراً لا يمكن تداركه . صحيح أنه قد يكون من أثر الاعتداء على
حق السيادة حدوث إضرار يمكن تقويمها — بصورة أو بأخرى — مالياً . أما
حق السيادة من حيث هو فإنه يمتنع به ضرر لا يمكن تداركه (١) .

واعلم هذا التصور هو الذي يجعلنا من ناحية نؤيد موقفاً سابقاً لمحكمة العدل
الدولية متعلقاً بقضية التجارب الذرية . وهو ما يدفعنا — من ناحية أخرى
— إلى مخالفة ذات المحكمة فيما ذهب إليه في القضية موضوع هذا البحث .

ففي قضية التجارب الذرية أمرت محكمة العدل الدول باتخاذ تدابير تحفظية
بناء على طلب كل من استراليا ونيوزيلندا بمقتضاها طلبت المحكمة من فرنسا عدم
إجراء تجارب ذرية في منطقة المحيط الهادى . ولقد بررت ما ذهبت إليه بقولها :
و أن للواد المشعة الناتجة عن الانفجار النووي والتي تسقط في أقليم استراليا دون
رضا منها انما :

أ — يعد اعتداء على سيادة استراليا على اقليمها .

(١) أنظر قريباً من هذا الرأى المخالف للقاضى Ad Hoc ستاسينوبولوس الذى جاء
فيه :

‘A mon avis, dans la notion des « circonstances » que la Cour
devra prendre en considération, s'integre tout d'abord
la nature des droits qu'il y a lieu de protéger
lorsque la Cour se trouve en présence d'une atteinte
aux droits qui relèvent de la souveraineté d'un Etat,
elle est tenue de prendre en considération au plus haut
degré cette circonstance pour indiquer les mesures
sollicitées ’.

بـ كما يقرر بحق استراليا في أن تقرر باستقلال تام مائة الممرات التي
تم في إقليمها وجليه ، وخاصة في أن تقرر ما إذا كانت استراليا أو سكانها
مستعمرون ، للإشاعات نابعة عن مصادر صناعية (١) .

ولقد أيدت محكمة العدل الدولية وجهة النظر الاسترالية في هذا الصدد ،
وأمرت باتخاذ تدابير تحفظية لحماية الحقوق السيادية الإقليمية لاستراليا (٢) .

والنظر إلى ادعاءات اليونان في قضية الأفروديتارى لبحر إيجة يجعلنا
نعتقد أنه يتوافر فيها ذات المبررات التي دفعت المحكمة في قضية الشجارب-الذرية
إلى الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، هذا فضلا عن توافر عنصر إضافي يتمثل في
حالة التوتر التي أفضت وضع القوات المسلحة لكل من الدولتين على أهبة
الاستعداد . فالظروف هنا — حتى ولو سلمنا بصلاحيه مبحار الضرر الذي
يتمدد تداركه كأساس لإتخاذ تدابير تحفظية — انما توحى بتحقيق هذا النوع
من الضرر ، وهو ما كان يقتضى من المحكمة — في نظرنا — أن تأمر باتخاذ
تدابير تحفظية .

وعلى ضوء ما سبق ، فإننا نعتقد أن المحكمة قد جانبها الصواب في رفضها
الأمر باتخاذ هذه التدابير .

(١) الأمر الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٧٣ فترة ٢٢ منشور في :

Riv. di Diritto Internazionale, 1973, p. 543.

(٢) الأمر المذكور ، فترة ٣٠ ص ٥٥٥ .

ثانياً : المحكمة لا ترى ضرورة اتخاذ التدابير التحفظية لمنع تدهور الموقف بين تركيا واليونان اكتماء بقرار مجلس الأمن :

سبقت الإشارة إلى أن اليونان قد طلبت انعقاد مجلس الأمن لبحث النزاع بينها وبين تركيا حول مدى احقية هذه الأخيرة في القيام بأبحاث في منطقة بحر ايجه ولقد جاء طلب اليونان معاصراً في تاريخه لقيامها برفع الدعوى أمام محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع المتعلق بذلك الموضوع .

وفي ٢٥ أغسطس ١٩٧٧ ، وأثناء قيام المحكمة بنظر طلب اليونان اتخاذ تدابير تحفظية ، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٧٦ متضمناً — من بين ما تضمنه — دعوة طرفي النزاع إلى الكف عن أى نشاط من شأنه أن يزيد من تدهور الموقف فيما بينهما ، وأن يبادرا إلى الدخول في مفاوضات مباشرة لمحاولة حل هذا النزاع .

وعلى ضوء هذا القرار رأت المحكمة أنه ليس من الضروري أن تفصل المحكمة في مشكلة ما إذا كانت المادة ٤١ من نظامها الاساسي تنيط بها اختصاص اتخاذ تدابير تحفظية لجرد الحيولة دون زيادة خطورة أو اتساع الخلاف^(١).

والمحكمة بموقفها هذا إنما تتراجع عن مواقف سابقة لها انتهزت فيها فرصة فصلها في مدى ضرورة أو ملاءمة الامر باتخاذ تدابير تحفظية ، فذهت أطراف النزاع إلى الكف عن اتخاذ أية تدابير أو أحمال من شأنها أن تؤدي الى تدهور أو توسيع رقعة النزاع فيما بينهما^(٢) ، على اعتبار أن تلك الدعوة

(١) أنظر الأمر السابق الاشارة اليه فقرة ٤٢ ص ١٢ .

(٢) من ذلك مثلا الأمر الصادر باتخاذ تدابير تحفظية في قضية شركة البترول الانجليزية =

تعد من قبيل الاجراءات التحفظية التي ينبغي اتخاذها حين الفصل في موضوع النزاع .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الموقف من جانب المحكمة في القضية موضوع البحث يطرح علينا تساؤلا آخر حول طبيعة العلاقة التي تربط بين محكمة العدل الدولية باعتبارها إحدى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة التي يباث بها اختصاصات قضائية وبين الأجهزة الأخرى ذات الطابع السياسي وخاصة مجلس الأمن .

والاجابة على هذا التساؤل تقتضى في نظرنا وقفة متأمله نحاول فيها أن نتحسس الدور الذى تلعبه محكمة العدل الدولية في اطار النشاط العام للأمم المتحدة ومدى التأثير المتبادل بين ممارستها لاختصاصها كجهاز يتوافر على القيام بنشاط قانونى وقضائى بالدرجة الأولى وبين ممارسة أجهزة المتنظم

= الإمبراطية الصادر في ٥ يوليو ١٩٥١ والذي جاء فيه :

« Le Gouvernement Impérial d'Iran et le Gouvernement du Royaume Unie doivent faire, en sort que nulle mesure quelconque ne soit prise de nature à aggraver ou étendre le différend dont la Cour est saisie... ».

C.I.J. Rec, 1951, p. 90 - 1.

وأنظر في مسلك مشابه الأمر الصادر من محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٧ أغسطس

١٩٧٢ : متعللا بقضية المايك :

C.I.J. Rec. 1972, pp. 17 et 35.

وكذلك الأمر الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٧٣ المتعلق بقضية التجارب الذرية :

C.I.J. Rec., pp. 106 et 142.

الأخرى التي تمارس اختصاصات ذات طابع سيامي . وعلى ضوء ما اتصل إليه هذه الدراسة نستطيع أن نقدر موقف محكمة العدل الدولية من رفضها لطلب اليونان اتخاذ تدابير تحفظية مشثلة في دعوة الدولتين طرفي النزاع إلى السكف عن كل ما قد يوسع الخلاف بينهما ، بحجة أن مجلس الأمن قد سبق وفصل في هذا الموضوع بقراره السابق الإشارة إليه .

والقدر الذي تعطينا دراسته في بحث العلاقة بين المحكمة من ناحية ومجلس الأمن باعتباره جهازاً رئيسياً ذا طابع سيامي من ناحية أخرى هو ما إذا كان طرح النزاع على أي جهاز من هذين الجهازين يؤثر على اختصاص الجهاز الآخر بنظرة ؟ (١) . هذا ما نحاول الإجابة عليه توا .

تعاصر عرض النزاع على المحكمة ومجلس الأمن وأثر ذلك :

يواجه الميثاق فرضاً يتعاصر فيه عرض نزاع ما على جهازين رئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة ، فتتص النقرة الأولى من المادة ١٢ من الميثاق على أنه « عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسخت في هذا الميثاق ، فليست للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب منها مجلس الأمن ، ويستفاد من هذا أنه وإن كان الميثاق لا يفرض على الجمعية العامة أن تتوقف عن نظر النزاع المعروض في ذات الوقت على مجلس الأمن ، إلا أنه يحول بينها وبين الوصول بدراسة هذا النزاع إلى

(١) أنظر في دور محكمة العدل الدولية في إطار الأمم المتحدة وملاتنها بالاجرة الأخرى :

ROSENNE Shabtai, The law and practice of the International Court, Vol. 1, Sijthoff, Leyden, 1965, No. 74 and 75.

غايتهما باصدار توصيات بشأنه ، ما لم يطلب اليها مجلس الأمن ذلك . فهل يمكن أن نقيس على هذا الحكم الحالة التي يتعاصر فيها عرض النزاع على جهاز سياسى ما من أجهزة الامم المتحدة وليكن مجلس الأمن وعلى محكمة العدل الدولية . وهل يترتب عندئذ أن يتوقف أى من هذين الجهازين عن نظر النزاع حين الفصل فيه من جانب الجهاز الآخر ؟

أثير هذا التساؤل بالحاح عند نظر مشكلة جنوب غرب أفريقيا من جانب كل من الجمعية العامة للامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية في آن واحد . فعندما كانت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة تناقش جدول أعمالها حيث كان من بين الامور الواردة فيه مشكلة جنوب غرب أفريقيا ، تقدم مندوب اتحاد جنوب أفريقيا بطلب تأجيل النقاش حول هذه المشكلة بمقالة أن النزاع مبرر عن *sub judice* على محكمة العدل الدولية . ولكن اللجنة الرابعة ومن بعدها الجمعية العامة رفضت وجهة نظر جنوب أفريقيا في هذا الصدد . وتكرر بعد ذلك بمسك الدولة الأخيرة بهذه الحجة ، وتكرر رفضها أيضاً من جانب الجمعية العامة ولجانها المختلفة (١) .

وفي سنة ١٩٦٢ ذهبت محكمة العدل الدولية الى القول بأن النزاع المعروض عليها وان كان ذا طبيعة قانونية ، الا ان له جانباً آخر سياسى ، وهو ما يثير امكانية تعاصر نظر النزاع من جانب المحكمة من ناحية . ومن جانب أحد الاجهزة ذات الصلاحيات السياسى من جهة أخرى (٢) .

(١) انظر الى مرضى لمصل لذلك :

ROSENNE, op. cit., p. 84 and f..

(٢) وفي هذا قول المحكمة :

ويستخلص من ذلك أن القرار الصادر من الجهاز ذي الطابع السياسي لا يلزم ولا يقيد محكمة العدل الدولية من حيث الرأي الذي تنتهي إليه في النزاع المعروض أمامها ، والعكس صحيح . والعلة في ذلك هو أن الجهاز ذا الطابع السياسي يضع نصب عينيه الاعتبارات والظروف السياسية المحيطة بالنزاع ومن ثم يأتي قراره مستجيباً لهذه الظروف مقدراً لها . بينما تأتي العناصر القانونية في

« Il convient de souligner en second lieu que derrière le présent différend existe un autre désaccord du même ordre sur des points de droit et de fait — une semblable opposition de thèses juridiques et d'intérêts — entre le défendeur, d'une part, et les autres Membres de Nations Unies qui partagent les vues des demandeurs, d'autre part. Mais, bien que le différend qui s'est élevé au sein des Nations Unies et celui qui est présentement soumis à la Cour puissent être considérés comme deux litiges distincts, les questions en cause sont identiques. Un rapide examen des thèses, des propositions et des arguments auxquels des deux côtés on s'est constamment tenu suffit à montrer que l'on s'était trouvé dans une impasse avant le 4 novembre 1960, date du dépôt des requêtes relatives aux présentes affaires, et que cette impasse existe toujours ».

Affaire du Sud-Ouest Africain, Arrêt du 12 Décembre 1962.
C.I.J. Rec., 1962, p. 345.

المقام الأول بالنسبة لمحكمة العدل الدولية (١)

وعلى ضوء ما سبق نصوص موقفتنا من رفض محكمة العدل الدولية الاستجابة إلى طلب اليونان باتخاذ تدابير تحفظية لمنع تدهور واتساع شقة الخلاف بينها وبين تركيا ، واحتجاجها في هذا الصدد بأن مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدولي قد أصدر قراراً يدعو فيه طرفي النزاع إلى حله بالطرق السلمية (٢) .

وفي هذا الصدد نبادر إلى القول بأننا لا نتفق مع محكمة العدل الدولية فيما ذهب إليه ، ذلك أنها حاولت أن تجعل من معيار وقوع الضرر الذي لا يمكن تداركه ، المعيار الوحيد الذي يبرر الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، أما أن يتدهور الموقف بين كلا الدولتين أو أن يلهب الخلاف بينهما فهذه مسألة سياسية لا شأن للمحكمة بها . ولقد فاتت على المحكمة أن تدهور الموقف بين الدولتين طرفي النزاع قد يكون من شأنه وقوع ضرر لا يمكن تداركه ، لعل من بينه احتمال تمدد تنفيذ الحكم الذي قد يصدر في موضوع النزاع (٣) .

(١) قرب إلى هذا :

ROSENNE, op. cit., p. 87.

(٢) أمر محكمة العدل الدولية السابق بالإشارة إليه ، ص ١٣ ،

قرة ٤١ .

(٣) أنظر قريبا من هذا :

VILLANI Ugo, *Le misure cautelari nell'Affare della piattaforma continentale del Mare Egeo*, Rivista di Diritto Internazionale, 1977, p. 4.

ومن ناحية أخرى ، فإذا كان صحيحاً أن محكمة العدل الدولية تهدف أساساً قضائياً مستقلاً في ممارستها لوظائفه ، إلا أنه من الصحيح أيضاً أنها تدخل في تحكيمات الأمم المتحدة باعتبارها إحدى أجهزة الرئسية الوارد ذكرها على سبيل الحصر في المادة السابعة من الميثاق ، كما أن نظامها الأساسي يصد جزءاً لا يتجزأ من الميثاق وفق ما نصت عليه المادة ٩٢ من هذا الأخير . والمحكمة بهذا الوصف مطالبة بالإسهام في بلوغ الأمم المتحدة لأهدافها التي يأتي على رأسها المحافظة على الأمن والسلم الدول ، والحيلولة دون تدهور العلاقات السلبية الدولية أو اتساع شدة النزاع بين الدول (١) .

وامس له ليس خافياً أن أى نزاع فيما بين الدول لا بد وأن يحل في بعض جوانبه — كما يقول القاضي ستاسينبولس بحق — الطابع النيابي ، وفي بعضها الآخر الطابع القانوني ، ولا تقلت القضية للمثلية بالافريد القارى لبحر الوجه من هذا التصوير ، فلها ولاهك جانبها القانونى الذى رفعت به إلى المحكمة

— وأنظر أيضا الرأى المأوفى للقاضى بالنسبة ستاسينبولس الملحق بالأمر الصادر من المحكمة ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

ولعل هذا الاختيار هو الذى دعا محكمة العدل الدولية الى الامر باتخاذ تدابير تحفظية على قضية شركة الزيت الانجلو ايرانية . إذا أسست أمرها على أساس :

« La Cour doit se préoccuper de sauvegarder par de telles mesures les droits que l'arrêt qu'elle aura ultérieurement à rendre pourrait éventuellement reconnaître, soit au demandeur soit au défendeur ».

C.F.J. No. 1061, p. 23.

(١) أنظر الرأى الفردي لقاضى صلاح الدين التردى المرتق بالأمر الصادر من المحكمة

في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

فى القدر المتعلق بتحديد الافريز القارى للاجزر اليونانية الموجودة فى بحر ايجيه والمطالبة بتحديد حق اليونان عليها . والنتيجة السياسية المترتبة على الفصل فى هذا النزاع وحسمه هو تحسين العلاقات الودية فيما بين الدولتين طرفى النزاع . أما إذا أحجم القاضى الدولى عن الفصل فى النزاع أو فى بعض منحه بمقولة أنه ذو طابع سياسى ، أو أن للعناصر السياسية تغلب فيه على العناصر القانونية فإن ذلك من شأنه « أن يهوى بالقاضى الدولى إلى مجرد آلة ، الأمر الذى ينتهى إلى هزيمة نكراء للقانون الدولى ، ذلك أنه وإن كان الغرض الضرورى لائ نظام قانونى هو السكال المادى إلا أن القاضى فى تحقيقه لهذا السكال لا يعتبر حرفية للقانون فحسب ، بل كذلك روحه وحكمته » (١)

وعلى ذلك فإنه إزاء موقف تتهدد فيه العلاقات السلية بين تركيا واليونان خطر داهم ، ويتدهور فيه الموقف بينهما يوماً بعد يوم فإن المحكمة تصبح مطالبة - وفق ما نصت عليه المادة ٢٣ من الليثاق ، والمادة ٤١ من نظامها الاساسى - أن تتدارك الموقف . ولعل الحل الأمثل فى هذا الصدد هو أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية تتمثل فى دعوة أطراف النزاع إلى الكف عن كل ما من شأنه أن

(١) عهد طلعت اللينينى ، الاحكام العامة فى قانون الامم ، التنظيم الدولى ،

ص ٧٩٠ .

والنظر أيضا .

حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، ط ٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،

١٩٦٩ ، طبعته ١٠٧٣ و ١٠٧٤ .

يهدد العلاقات الصليبية فيما بينها للخطر (١).

ولو أن المحكمة فعلت ذلك لما أتت ودعا من الأمر ، فلقد سبق لها أن اتخذت

(١) أنظر الرأى المأثور للقاضي ستاسينوبولس السابق الإشارة إليه ، ص ٢٨ .
وأنظر أيضا .

VILLANI, Rivista, op. cit., p. 4.

وأنظر في ذات المعنى ما ذهب إليه أوكلت في مرافعة أمام المحكمة يوم ٢٦ أغسطس
سنة ١٩٧٦ إذ يقول :

« Le fait que cette affaire ait été portée devant la cour met
en lumière un élément que l'on a trop souvent tend-
ence à négliger, notamment dans les conférences in-
ternationales où sont proposées des méthodes pour le
réglement des différends ne faisant pas appel à la
saisine de la Cour. Cet élément est que l'avenir même
du droit international dépend finalement du rôle un-
ique que la Charte des Nations Unies a réservée à la
Cour dans le maintien de la paix et de la sécurité
internationales. Aucun tribunal n'est lié au mécan-
isme des Nations Unies comme l'est la Cour ».

O'Connell, Pladoirie du 25^e Août, 1972, doc. G.I.J., C.R.,
76/2, Traduction française.

وأنظر على وجه الخصوص :

GROSS Leo, The dispute between Greece and Turkey, op. cit.,
pp. 43 and ff.

مواقف مشابهة في شأن قضايا سبق لها النظر فيها على نحو ما سبق لنا أن أشرنا إليه من قبل (١) . ولأصبح ذلك الموقف من جانبها أكثر انفتاحاً مع طبيعة وظيقتها كجهاز يتوافر — في المقام الأول وبأسلوبه الخاص — على الحفاظ على السلم والامن الدولى .

(١) أنظر ما سبق من ٤٢ — ٤٣ هـ (٢)

(خاتمة)

يبقى أن نشير في خاتمة هذه الدراسة إلى أن المحكمة الرئيسية من وراء الحكم الوارد في نص المادة ١٤ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والتي تخول هذه الأخيرة الأمر باتخاذ تدابير تحفظية هي تلافى استحالة أو تعذر تنفيذ الحكم الصادر في موضوع الدعوى لو ترك لأطراف النزاع حرية التصرف على النحو الذي يرونه . هذا المعنى هو الذي كان ينبغي — في نظرنا — أن يظل نصب أعين المحكمة عند تقديرها لطلب أحد أو بعض أطراف النزاع المعروض أمامها الأمر باتخاذ تدابير تحفظية .

فهذا المعيار هو الذي ينبغي أن يحدد موقف المحكمة من الفصل في مسألة اختصاصها بنظر الموضوع ومدى علاقة ذلك باختصاصها باتخاذ تدابير تحفظية . وعلى ذلك فلسي تأمر باتخاذ هذه التدابير ينبغي أن تتأكد — لأسباب معقولة — من اختصاصها بنظر الموضوع ، وعندئذ يصبح الحكم الصادر منها من بعد — ويفضل هذه التدابير — فرصاً أكثر للنجاح في تنفيذه .

ومذا المعيار هو الذي ينبغي أن يحدد أيضاً موقف المحكمة من الفصل في موضوع الطلب باتخاذ تدابير تحفظية ، ولقد أشرنا كيف أن إحجام المحكمة عن الفعل في مدى اعتبار الحيولة دون تدهور العلاقات فيما بين تركيا واليونان واتساع شقة الخلاف بينهما ، مبرراً لاتخاذ تدابير تحفظية من شأنه أن يعرقل احتمالات تنفيذ الحكم الذي قد يصدر في موضوع الدعوى .

قد يقال أن الاتجاه الراجح في الفقه — بقطع النظر عن رأينا فيه — هو أن هذه التدابير لا تلزم المخاطب بها ، بمعنى أنه يجوز للأطراف المعنية في خصوصية

ما تنفيذ هذه التدابير أو الأعراض عنها^(١).

وقد يستتبع عندئذ أن ذلك من شأنه أن يجعل من معيار الخشية من إستحالة أو تعذر تنفيذ الحكم في موضوع الدعوى « - الذى تنادى يجعله أساساً لتقدير المحكمة لدى ملاءمة اتخاذ تدابير تحفظية - معياراً محدود الأثر، بل قد يصبح ذا قيمة نظرية بحتة، على أننا نرد على ذلك أنه يبقى لهذا المعيار أهمية الواضحة في ترتيب بعض الآثار - حتى ولو جاء ذلك بصورة غير مباشرة - على الموقف الذى يتخذه أطراف الخصومة من هذه التدابير .

مثل هذه الآثار قد تسبق صدور الحكم النهائي في موضوع النزاع وقد تلحق به .

فن الآثار التى قد تسبق صدور الحكم فى الموضوع ما قصت به الفقرة الثانية من المادة ١٤ من النظام الأساسى للمحكمة من أنه « الى أن يصدر الحكم النهائي يبلغ فوراً أطراف الدعوى ويجلس الأمن نياً التدابير التى يرى اتخاذها، وإذا

(١) أنظر فى الاتهامات الفنية الفائلة بعدم إلزامية التدابير التحفظية :

GUGGENHEIM P., *Les Mesures Conservatoires dans la procedure arbitrale et judiciaires*, R.C.A.D.I., 1932. II, Tome 40, p 676 et ss.

BARILE G., *osservazioni sulla indicazione di misure cautelari nei procedimenti davanti La Corte internazionale di Giustizia*, in : *Comunicazioni e studi*, IV p 149 et ss.

وأنظر أيضاً :

TESAURO, op. cit p. 894 et ss., COCATRE-ZILGIEN, op. cit, p. 107 et ss., PERRIN, op. cit, p. 33., HUDSON, op. cit p. 486 et ss., VILLANI, op. cit, pp. 670 ss.

كان ذلك لا يهني أن مجلس الأمن يضطلع بتنفيذ التدابير التحفظية التي قررتها المحكمة ، إذ أن إختصاصه في هذا العدد قاصر على تنفيذ الأحكام ، المصادرة من المحكمة (المقره الثانيه من البادة ١٤ من الميثاق) ، إلا أن مجلس الأمن يستطيع مع ذلك أن يأخذ في إعتباره موقف أطراف النزاع من التدابير التحفظية التي قررتها المحكمة عندما يتصدى لبحث هذا النزاع — في حالة عرضه عليه — لاتخاذ ما يراه من إجراءات لحفظ الأمن والسلم الدولي^(١).

ومن الآثار التي تعقب صدور الحكم في الموضوع هو أن المحكمة قد تأخذ في اعتبارها عند تمويض الإضرار التي لحقت بالطرف الذي قضى له بالحق بموجب الحكم النهائي - إذا كان هناك نقص لهذا التعويض - مدى التزام أطراف الخصومة بمقتضيات حسن النية تجاه التدابير التحفظية التي قضت بها المحكمة من قبل^(٢).

بسم محمد الله

(١) BARILE, Osservazioni sulla indicazioni, op. cit, (١)
p. 152 — 153.

(٢) المرجع المشار اليه طاليه ص ١٥٤ .

المراجع العربية مرتبة هجائياً

- (١) إبراهيم نجيب سعد : القانون القضائي الخاص ، ج ١ ، منشأة المعارف
بالاسكندرية ، ١٩٧٣ .
- (٢) احمد ابو الوفا : المرافعات المدنية والتجارية ، ط ١٣ ، دار المعارف
- (٣) حامد سلطان : القانون الدولي العام وقت السلم ، ط ٤ ، دار النهضة
العربية ١٩٦٩ .
- (٤) رمزي سيف : الوسيط في شرح المرافعات المدنية والتجارية ١٩٦٩ —
١٩٧٠ .
- (٥) عائشة راتب : التنظيم الدولي ، دار النهضة العربية - القاهرة .
- (٦) محمد السعيد الدقاق : الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية - منشأة
المعارف بالاسكندرية ١٩٧٧ .
- (٧) محمد طلعت الغنيمي : الاحكام العامة في قانون الامم ، التنظيم الدولي
منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧١ .
- (٨) مفيد محمود شهاب : المنظمات الدولية ، ط ٣ ، ١٩٧٦ .

- ABI SAAB George, *Les exceptions*.
Préliminaires dans la procédure de la cour internationale de Justice., pedone, Paris, 1957.
- BARILE Giuseppe, Osservazioni sulla indicazioni di misure cautelari nei procedimenti davanti la corte Internazionale di Giustizia, in : *Comunicazione studi* 1975.
- BARILE Giuseppe, *Sulle misure Cautelari nell'affare degli esperimenti nucleari*, *Rivista di diritto Internazionale*, 1974.
- COCATRE — ZILGIEN André, *Les mesures Conservatoires en droit international* *Rev. Egyptienne de droit international*, vol II, 1955.
- DUBISSON Michel, *La cour internationale de Justice*, L.G.D.J., Paris, 1964.
- FAVOREU L., *Les ordonnances des 17 et 18 Août 1972 dans l'affaire de la compétence en matière de pêche* (Royaume — Unie c/ Islande, Allemagne Fédérale c/Islande). *A.F.D.I.*, 1972.
- GROSS Leo. *The dispute between Greece and Turkey concerning the Continental shelf in the Aegean*, *A.J.I.L.* 1977.
- GUGGENHEIM P., *Les mesures conservatoires dans la procédure arbitrale et judiciaire*, *R.C.A.D.I.*, 1932 II tome 40.
- GUYOMAR G., *Commentaire du Règlement de la cour Internationale de Justice*, Paris, Pedone, 1973.
- MANLEY O. HUDSON, *La cour permanente de Justice internationale.*, Pedone, Paris, 1936.

PERRIN, F.G., *Les mesures Conservatoires dans les affaires relatives à la compétence en matière de pêcherie*, R.G.D.I.P., 1975.

ROSENNE Sh., *The law and practice of the International court.*, Vol. I, Sijthoff. Leyden, 1965.

TESAURO Giuseppe, *Le misure cautelari della corte Internazionale di Giustizia, Comunicazioni e Studi*, vol. XV, 1975.

VERZIJL J.H.W., *La clause d'acceptation bilatérale ou multilatérale de la Jurisdiction obligatoire de la cour Internationale de Justice*, Mélanges G. Gidel, 1960.

VILLANI Ugo, *In tema di indicazione di misure cautelari da parte della Corte Internazionale di Giustizia*, *Rivista di Diritto Internazionale* 1974.

VILLANI. Ugo, *Le misure cautelari nell'affare della piattaforma continentale del Mare Egeo*, *Rivista di Diritto Internazionale* 1977.

WORTLEY B.A., *Interim reflections on procedures for interim measures of protection in the international court of Justice*, in: *comunicazioni e studi*, vol. XV. 1975

فهرس

رقم الصفحة

٣

مقدمة

الفصل الأول

العلاقة بين اختصاص المحكمة بنظر الموضوع وسمايتها في إتخاذ

٧

تدابير تحفظية

١٣

مدى سلطة المحكمة في إتخاذ تدابير تحفظية بلبوت ولايتها

٢١

تقدير موقف محكمة العدل الدولية من اختصاصها باتخاذ تدابير تحفظية

٢٦

أثر عنصر الاستعجال في تحقق المحكمة من ثبوت ولايتها

الفصل الثاني

٣١

الظروف التي تستوجب إتخاذ تدابير تحفظية

أولا : المحكمة ترى أن نشاط تركيا في بحر إيجة لا يضر بالحقوق السيادية

٣١

اليونان

ثانيا : المحكمة لا ترى ضرورة إتخاذ التدابير التحفظية لمنع تدهور

٤٢

الموقف بين تركيا واليونان لإكتفاء بقرار مجلس الأمن

٤٤

تعاصر عرض النزاع على المحكمة ومجلس الأمن وأثر ذلك

٥٣

خاتمة

٥٧

الراجع



المطبعة العصرية

في شارع كامور، شارع من شارع في دمشق
الحيزة العليا - اسكندرية

